

بيان المجلس العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب

عقد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الدورة العادية للمجلس العام وذلك يوم السبت 17 ماي 2014 بمقره المركزي بالرباط كانت مناسبة لتحليل ومناقشة الأعضاء لجدول أعمال الدورة الذي تضمن :

- 1- تقييم تخليد المنظمة لفتح ماي 2014 بالمركب الرياضي مولاي عبد الله بالرباط.
- 2- تطورات الملف المطلي للشغيلة المغربية وانعكاسات هذه التطورات على الحياة الاجتماعية.
- 3- عقد المؤتمر العاشر للاتحاد العام.

وفي جدول الأعمال أعلاه تناول الكاتب العام للمنظمة الأخ حميد شباط في عرضه الضافي المشفوع بالمعطيات الرقمية والتحليل الموضوعية بأن احتفالات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التي خلدتها في المركب الرياضي مولاي عبد الله بتلك الكثافة والأمواج البشرية التي قدم بها المستعرضون والمستعرضات من الشغالين والشغالات من كل ربوع المملكة حتى النائبة منها أثبت مرة أخرى، بعد احتفالات شارع النصر في شارع النصر بالرباط في فاتح ماي 2013 إن الحركة النقابية قوة فعلية حقيقية ورقم أساسي في المعادلة الاجتماعية لا يمكن تجاوزها لأنها تستطيع ان تخلق الحدث والتغيير وقد فعلت في التسعينات.

وفي تناول الأخ الكاتب العام للوضع الاقتصادية والمعنوية والاجتماعية للطبقة الشغيلة المغربية وعموم المستضعفين والمستضعفات التي لم تزد إلا ترديا بمفعول أن ما جاءت به الحكومة من حلول في نظرها داعمة للقدرة الشرائية لم ترق لأي مستوى فعلي يمكن من دعم الاستهلاك وبالتالي دعم الإنتاج لا سيما وأن حالة جل المقاولات المغربية لا تزال في غرفة الانعاش نظرا لغياب السياسة الحكومية الداعمة لها في كل ما تحتاجه من وسائل الدعم حتى تصل إلى مستوى المنافسة والجودة المطلوبتين، الجو الذي من شأنه أن يخلق الرواج ومناخ الاستثمار وبالتالي السلم الاجتماعي، شأن ما فعلته العديد في الحكومات السابقة التي قررت وعملت على حفظ التوازنات البشرية بموازاة مع الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية وذلك بإجراءات ملموسة لدعم القدرة الشرائية ودعم بعض القطاعات الانتاجية ودعم العالم المقاولتي ككل.

وفي النقطة الثالثة من جدول أعمال الدورة المتعلقة بالمؤتمر الوطني العاشر للاتحاد العام، ذكر الأخ الكاتب العام بأن المدة القانونية قد تم استنفادها مما يوجب التهييء والإعداد الجيدين المسؤولين للمؤتمر القادم.

وفي معرض نقاش أعضاء وعضوات المجلس العام لعرض الكاتب العام أكدت جميع التدخلات على:

- استمرار المعاناة بعدم احترام وحماية الحريات النقابية والتي تترجمها موجات الطرد والمضايقات المسلطة من طرف بعض أرباب العمل الذين لم يفتنعوا بعد بأن التوازن كما هو في الواجبات هو أيضا في الحقوق.

- هزالة الزيادة المقررة في الحد الأدنى للأجر وهي مجدولة على سنتين أي 2014 و 2015 خلافا لما وزعته الحكومة من وعود برفعها لهذا الحد إلى 3000 درهم - وبالتالي فأيننا من ذلك.



- وقد أكد أعضاء المجلس العام أيضا على أن عدم تنفيذ ما تبقى من اتفاقية أبريل 2011 لن يزيد الاوضاع إلا ختلا في موضوعات البطالة المتنامية والسكن الاقتصادي والأجر الحقيقي المبني على حقيقة وواقع السلة وكل الحاجيات أي حقيقة الاستهلاك أي كيف وبأي أجر يجب أن يكون إلى آخره.
- وعليه فإن الاستمرار الحكومي في التجاهل لمطالب العمال والعاملات ليس من شأنه إلا الزيادة في الاحتقان والتكثير من بؤر التوتثر في الوقت الذي نحتاج فيه إلى مصالحة حقيقية عميقة بين رأس المال وقوة الشغل في ظل سياسة حكومية تضع هذا الهدف كاستراتيجية أساسية يعمل على تحقيقها كأولوية الأولويات.
- وعلاقة بالملف المطالب للشغيلة قرر المجلس العام مواصلة كفاحه ونضاله الى ان تتم الاستجابة الحكومية لهذه المطالب.
- كما قرر المجلس العام عقد المؤتمر الوطني العاشر يومي 20 و21 شتنبر 2014 وصادق بالإجماع على اللجنة التحضيرية لهذه الغاية المتكونة من لجنة تسيير الاتحاد العام وأعضاء المجلس العام ورئاسة الأخ محمد كافي شرط..

الرباط في 17 ماي 2014

المجلس العام